

قرار رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠٢٠

بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٠

بتسجيل صندوق الإدخار لجمعية رابطة العاملين
بالهيئة العامة للتنمية السياحية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج النظام الأساسي لصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتفويض نائب رئيس الهيئة في الاعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى مشروع لائحة النظام الأساسي لصندوق الإدخار لجمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦ بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٠/٢٠٢٠ باقتراح اعتماد تسجيل لائحة النظام الأساسي للصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠٢٠/٠٢/١٧



قـرـر

مادة أولى : يُسجل صندوق الادخار لجمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية - ومقره الرئيسي / ٤ ش النيل - برج الدبلوماسيين - كورنيش النيل - الجيزة - بسجل صناديق التأمين الخاصة بالهيئة برقم () ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة .

مادة ثانية : الغرض من إنشاء الصندوق : منح مزايا ادخارية للأعضاء وفقاً لأحكام لائحة نظامه الأساسي.

مادة ثالثة : الاشتراكات :

يلتزم العضو بسداد رسم الانضمام إلى الصندوق وكذا الاشتراكات المطلوبة منه وهي كالتالي:-

١- رسم انضمام للصندوق بواقع خمسة آلاف جنيه يدفعه العضو مرة واحدة عند انضمامه.

٢- اشتراك شهري بواقع مائة جنيه يسدده العضو.

٣- دفعة تأسيسية للأعضاء المؤسسين في ٢٠١٩/٦/٣٠ بواقع ١,٥٣٤,٧٥٩ جنيه (فقط واحد مليون وخمسمائة واربعه وثلاثون ألف وسبعمائة وتسعة وخمسون جنيه مصري) موزعة وفقاً للجدول المرفق (والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من اللائحة).

ويلتزم أعضاء الصندوق المعارين أو الحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب بسداد الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام النظام الأساسي مقدماً سنوياً.

وفي حالة تأخر العضو عن سداد قيمة الاشتراكات لمدة (شهرين متتاليين للأعضاء المستمرين بالعمل واثنى عشر شهراً للأعضاء المعارين لجهات أخرى والحاصلين على إجازات بدون مرتب) ، يتم إخطاره عن طريق الصندوق بخطاب مسجل يُرسل على عنوان مراسلات العضو المثبت باستمارة العضوية بضرورة السداد والمبلغ الواجب قيامه بسداده تفصيلاً ، فإذا لم يقم العضو بالسداد في فترة غايتها شهراً من تاريخ الإخطار تنتهي عضويته بالصندوق وتسوى حقوقه وفقاً لذلك .



٤٦٠٧٦



مادة رابعة : (المزايا) :-

أولاً:- في حالة انتهاء الخدمة بسبب:

- ١- بلوغ العضو سن الستين .
- ٢- الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي المستديم.
- ٣- خروج العضو من الخدمة قبل سن الستين لأي سبب آخر:-
يؤدي الصندوق ميزة ادخارية بواقع إجمالي ما تم تراكمه في الحساب الخاص بالعضو من اشتراكات ونصيبه من دعم الصندوق وعائد الاستثمار حتى تاريخ انتهاء الخدمة.

ثانياً:- في حالة انتهاء العضوية بالاستقالة من الصندوق أو فصل العضو من الصندوق بقرار

الجمعية العمومية قبل سن الستين :-

يؤدي الصندوق ميزة ادخارية بواقع إجمالي ما تم تراكمه في الحساب الخاص بالعضو من اشتراكات وعائد الاستثمار حتى تاريخ انتهاء العضوية مخصصاً منه نصيبه من دعم الجهة والذي لم يمر على إيداعه بالصندوق خمس سنوات.

ثالثاً : إجراءات صرف المزايا الادخارية :

يتم صرف المزايا الادخارية للعضو بمجرد تحقق سبب استحقاقها بما في ذلك انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانوني ، وذلك بموجب خطاب من العضو - أو من يفوضه - موجه للصندوق موضحاً به بياناته والسبب الموجب لصرف المزايا مرفقاً بها المستندات اللازمة ، وعلى الصندوق صرف المزايا الموضحة بهذا النظام للعضو خلال مدة لا تجاوز (شهر) من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً.

وتسري قواعد صرف المزايا التأمينية التالية في الحالات المحددة قرين كل منها :

أ- انتهاء الخدمة بسبب الوفاة :

إذا كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يؤدي الصندوق المزايا الادخارية ٤٦.٧
المستحقة وفقاً لهذا النظام إلي من يكون العضو قد حددهم قبل وفاته وبالنسب التي حددها ، وفي حالة عدم تحديد المستفيدين من مستحقات الوفاة أو وفاة أحدهم قبل وفاة العضو ودون تعديل رغبته فتؤدي تلك المستحقات أو الباقي منها إلي الورثة الشرعيين للعضو ووفقاً للأصبة الشرعية.





ب- انتهاء الخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأحازات الخاصة أو بدون مرتب :-
في حالة انتهاء الخدمة أثناء فترة الإعارة أو الاجازة بدون مرتب تصرف المزايا
الإدارية طبقاً لأحكام هذا النظام .

مادة خامسة : تاريخ تحصيل الاشتراكات واحتساب المزايا اعتباراً من ٢٠١٩/٠٦/٣٠ .

مادة سادسة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر
وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نائب رئيس الهيئة

مستشار / رضا عبد المعطي (



٤٦٠٧٦

مذكرة

التاريخ: ٢٠٢٠/٠٢/١٧

إلى: السيد المستشار نائب رئيس الهيئة
من: رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين
الخاصة

الموضوع		بشأن تسجيل صندوق الادخار لجمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية بالسجل المعد لذلك بالهيئة				
المطلوب	إحاطة	موافقة	✓	تنفيذ	رأى	

تحدد المادة (١) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الأغراض التي تنشأ من أجلها صناديق التأمين الخاصة كما تنص المادة (١) من اللاحة التنفيذية لهذا القانون على الشروط الواجب توافرها بالنظم الأساسية لصناديق التأمين الخاصة .

كما تنص المادة (٣) من القانون المذكور على أن " يجب أن تسجل صناديق التأمين الخاصة بمجرد إنشائها وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون " وتحدد المادة (٤) من ذات القانون الأوراق والمستندات التي يجب أن تشفع بطلب التسجيل وهي:-
١- لائحة النظام الأساسي للصندوق .

٢- بيان بالشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها.

٣- بيان بأسماء القائمين على إدارة الصندوق وعناوينهم وصفة كل منهم .

٤- رأي جهة الإدارة أو التنظيم النقابي في حالة الصناديق التي تنشأ في جهات إدارية أو نقابات .

٥- البيانات والمستندات التي يري رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتغطية التزاماته .

وقد تقدم السيد الأستاذ/ حاتم محسن محمد عبد السلام - بصفته وكيل مؤسسي الصندوق المذكور بطلب لتسجيل الصندوق بالهيئة بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٠٣ مصحوباً بالأوراق

والمستندات الواردة بالمادة (٤) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولاحتة التنفيذية وتعديلاتها .

كما قدم ما يفيد قيام الجهة بسدادها لالتزاماتها التأمينية المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته طبقاً لما قرره مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠ .

وقد تم فحص المستندات المقدمة وتم التعديل على مشروع لائحة نظامه الأساسي حيث أعيد صياغتها بما يتفق وأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولاحتة التنفيذية وتعديلاتها والتقرير الاكتواري المقدم .

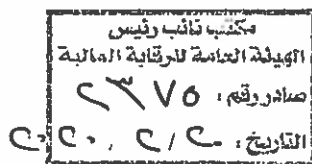
وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة التي أبدت بعض الملاحظات والتي تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار الأستاذ رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦ بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٠/٢٠٢٠ والتي أوصت بالموافقة على تسجيل الصندوق بسجلات الهيئة بعد استيفاء بعض الملاحظات والتي تم استيفائها مع الصندوق .
المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة اعتماد القرار المرفق .

رئيس الإدارة المركزية
(عبد المنصف محمود)

المدير العام
(طارق إمام)

أخصائي أول
(أسامة سعيد)

عمرو المندي / صندوق الاذخار لجمعية رابطة العاملين
بالهيئة العامة للتنمية السياحية / مذكرة



النظام الأساسي لصندوق الادخار لجمعية رابطة العاملين

بالهيئة العامة للتنمية السياحية

صندوق تأمين خاص خاضع لأحكام

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية

الباب الأول

(أحكام عامة)

مادة (١) : يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :-

أ (الهيئة : الهيئة العامة للرقابة المالية .

ب) الصندوق : صندوق الادخار لجمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية.

ج) مجلس الإدارة : مجلس إدارة الصندوق .

د) الجهة : جمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية.

هـ) العضو المؤسس :

هو العضو المسجل بالجمعية في تاريخ تأسيس الصندوق ويتقدم بطلب انضمام للصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الهيئة بتسجيل الصندوق وكذا الأعضاء المسجلين بالجمعية في تاريخ التأسيس والمتواجدين في إعارات أو أجازات خاصة بدون مرتب وقت تسجيله للصندوق على أن يتقدموا بطلبات انضمام لعضوية الصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودتهم إلى العمل .

و) مدد الاشتراك اللاحقة :

هي مدد الاشتراك الفعلية بالصندوق اعتباراً من (تاريخ تحصيل الاشتراكات وصرف المزايا) أو من تاريخ الانضمام للصندوق بالنسبة للأعضاء الجدد .

* عند حساب مدة الاشتراك يجبر كسر الشهر إلى شهر وكسور السنة تحسب بالطريقة النسبية مع مراعاة سداد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل .

ز) العجز المنهي للخدمة : هو العجز المنهي للخدمة طبقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والعمل السارية في مصر .

ح) تاريخ تحصيل الاشتراكات وصرف المزايا : اعتباراً من ٢٠١٩/٦/٣٠ .



٤٦٠٧٦

الباب الثاني
(إنشاء الصندوق)

مادة (٢) :

تأسس الصندوق طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما .

مادة (٣) :

اسم الصندوق : صندوق الادخار لجمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية تم تسجيله وفقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية في / / ٢٠٢٠ بموافقة الهيئة بالقرار رقم () لسنة ٢٠٢٠ تحت رقم () بسجل صناديق التأمين الخاصة .

مادة (٤) :

يكون مركز الصندوق الرئيسي ومحل القانوني : ٤ ش النيل برج الدبلوما سيين الجيزة الدور الخامس.

مادة (٥) :

أغراض الصندوق : منح مزايا ادخارية وفقاً لأحكام هذه اللاحة .

مادة (٦) :

يكون للصندوق الشخصية الاعتبارية المستقلة من تاريخ تسجيله بالهيئة ، ويخضع لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما والأحكام الواردة بنظامه الأساسي.

الباب الثالث

العضوية بالصندوق



٤٦٠٧٦

مادة (٧) :

شروط العضوية : يشترط للعضوية بالصندوق ما يلي :

- ١- أن يكون من أعضاء جمعية رابطة العاملين بالهيئة العامة للتنمية السياحية.
- ٢- أن يقبل كتابة الانضمام لعضوية الصندوق بالتوقيع علي استمارة العضوية وقبول خصم قيمة الاشتراكات منه .
- ٣- أن يقوم بسداد الاشتراكات الشهرية بصفه منتظمة .

مادة (٨) :

قواعد سداد رسم الانضمام والاشتراكات:-

يلتزم العضو بسداد رسم الانضمام إلى الصندوق وكذا الاشتراكات المطلوبة منه وهي كالتالي:-

- ١- رسم إنضمام للصندوق بواقع خمسة آلاف جنيه يدفعه العضو مرة واحدة عند إنضمامه.
 - ٢- اشتراك شهري بواقع مائة جنيه يسدده العضو .
 - ٣- دفعة تأسيسية للاعضاء المؤسسين في ٢٠١٩/٦/٣٠ بواقع ١,٥٣٤,٧٥٩ جنيه (فقط واحد مليون وخمسمائة وأربعة وثلاثون ألف وسبعمائة وتسعة وخمسون جنيه مصرى) موزعة وفقاً للجدول المرفق والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك اللائحة .
- ويلتزم أعضاء الصندوق المعارين أو الحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب بسداد الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام النظام الأساسي مقدماً سنوياً.
- وفي حالة تأخر العضو عن سداد قيمة الاشتراكات لمدة (شهرين متتاليين للاعضاء المستمرين بالعمل وإثنى عشر شهراً للاء ضاء المعارين لجهات أخرى والحاصلين على أجازات بدون مرتب) ، يتم إخطاره عن طريق الصندوق بخطاب مسجل يُرسل على عنوان مراسلات العضو المثبت باستمرار العضوية بضرورة السداد والمبلغ الواجب قيامه بسداده تفصيلاً ، فإذا لم يقم العضو بالسداد في فترة غايتها شهراً من تاريخ الإخطار تنتهي عضويته بالصندوق وتسوى حقوقه وفقاً لذلك .

مادة (٩) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات التالية :

أ- انتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية :

- ١- بلوغ سن التقاعد القانونية .
- ٢- الوفاة .
- ٣- العجز المنهي للخدمة (كلي- جزئي)
- ٤- الاستقالة من الخدمة .
- ٥- الفصل من الخدمة .

ب - إنهاء عضوية الصندوق لأحد الأسباب التالية :-

- ١- الانسحاب أو الاستقالة من عضوية الصندوق ٤٦٠٧
- ٢- عدم تسديد الاشتراكات المقررة .

- ٣- الفصل من الصندوق بناءً على قرار من مجلس إدارته إذا ثبت من خلال التحقيقات ارتكاب العضو ثمة ما يخالف أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنظمة له أو النظام الأساسي .



على أن يخطر العـضـو بموجب خطاب مـ سـجـل مـ صـحـوب بـعـلم الـو صـول بـقـرار مـجـلس إـدـارـة الـصـنـدوق بشأن فصله وزوال صفة العضوية عنه وذلك في اليوم التالي للقرار .
ويجوز للعضو الذي تم فصله أن يقدم طلب إلى مجلس إدارة الصندوق لإعادة ضمه إلى الصندوق حال زوال أسباب الفصل بشرط ألا تتجاوز المدة بين تاريخ زوال العضوية وتاريخ الإعادة عن سنة واحدة ، وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .
ولا يجوز للعـضـو المـذ سـحب اـخـتـيـارياً مـن الـصـنـدوق العـودـة إلـى الـصـنـدوق مـرة أـخـرى و يـتـعـهـد بـمـوجـب اـقـرار مـوقـع مـنـه بـذـلك .

الباب الرابع (المزايا التأمينية)

مادة (١٠) :

تصرف المزايا الادخارية للحالات التالية:-

أولاً:- في حالة انتهاء الخدمة بسبب:

١- بلوغ العضو سن الستين .

٢- الوفاة أو العجز (الكلي أو الجزئي) المستديم المنهي للخدمة .

٣- خروج العضو من الخدمة قبل سن الستين لأي سبب آخر .

يؤدي الصندوق ميزة ادخارية بواقع إجمالي ما تم تراكمه في الحساب الخاص بالعضو من إشتراكات ونصيبه من دعم الصندوق وعائد الإستثمار حتى تاريخ انتهاء الخدمة.

ثانياً:- في حالة انتهاء العضوية بالإستقالة من الصندوق أو فصل العضو من الصندوق بقرار الجمعية العمومية قبل سن الستين :-

يؤدي الصندوق ميزة ادخارية بواقع إجمالي ما تم تراكمه في الحساب الخاص بالعضو من إشتراكات وعائد الإستثمار حتى تاريخ انتهاء العضوية مـذ صـوماً مـنـه نـصـيبـه مـن دـعـم الجـهـة والذى لم يمر علي إيداعه بالصندوق خمس سنوات.

مادة (١١) :

إجراءات صرف المزايا الادخارية :

يتم صرف المزايا الادخارية للعضو بمجرد تحقق سبب استحقاقها بما في ذلك انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانوني ، وذلك بموجب طلب من العضو - أو من يفوضه - موجه للصندوق موضحاً به بياناته والسبب الموجب لصرف المزايا مرفقاً بها المستندات اللازمة ، وعلى الصندوق صرف المزايا الموضحة بهذا النظام للعضو خلال مدة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً .

٢٢

وتسري قواعد صرف المزايا التأمينية التالية في الحالات المحددة قرين كل منها :-

أ- انتهاء الخدمة بسبب الوفاة :

إذا كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يؤدي الصندوق المزايا الادخارية المستحقة وفقاً لهذا النظام إلى من يكون العضو قد حددهم قبل وفاته وبالنسبة التي حددها ، وفي حالة عدم تحديد المستفيدين من مستحقات الوفاة أو وفاة أحدهم قبل وفاة العضو ودون تعديل رغبته فتؤدي تلك المستحقات أو الباقي منها إلى الورثة الشرعيين للعضو وفقاً للأئصبة الشرعية.

ب- انتهاء الخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازات الخاصة أو بدون مرتب :-

في حالة انتهاء الخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب تصرف المزايا الادخارية طبقاً لأحكام هذا النظام .

الباب الخامس

النظام المالي للصندوق

مادة (١٢) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول شهر يناير وتنتهي في آخر شهر ديسمبر من كل عام ميلادي .

مادة (١٣) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتي :-

أ - الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٨) من هذا النظام .

ب - عائد استثمار أموال الصندوق .

ج - مساهمة جهة العمل (إن وجدت) .

د- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .



مادة (١٤) :

يشترط لبدء سريان نظام المزايا بالصندوق أن يكون ٧٥% على الأقل من الأعضاء الذين شملتهم الدراسة الاكتوارية قد اشتركوا في الصندوق وسددوا اشتراكاتهم بالفعل .

مادة (١٥) :

تكون جميع أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده مجلس إدارة الصندوق ولا يجوز إنفاق أموال الصندوق في غير أغراضه .

مادة (١٦) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في اللاحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

م

ويشترط للأصرف من حسابات الصندوق في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه ، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركات إدارة محافظ الأوراق المالية المتعاقد معها لإدارة استثمارات الصندوق .

الباب السادس
استثمارات الصندوق



مادة (١٧) :

توظف أموال الصندوق ~~قلا~~ الاستثمارات الاستثمارية الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ مع الإلتزام بالنسب والضوابط الوارد بها لكل منها .

مادة (١٨) :

يكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإدارة محفظة استثماراته إلى مدير استثمار أو أكثر من بين الشركات المرخص لهم من قبل الهيئة بمزاولة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية مع إلتزام مدير الاستثمار بمحددات الاستثمار الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ والقواعد والضوابط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة ، ويتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد المبرم معها . وفي جميع الأحوال يلتزم مجلس الإدارة بعرض تقرير على الجمعية العمومية يتضمن أسباب ومبررات اختيار شركة إدارة محافظ الأوراق المالية الم شار إليها وملخص واف لأعمالها السابقة وأتاعبها ، كما يتم عرض تقرير سنوي بنتائج أعماله وتقييم مجلس الإدارة له .

مادة (١٩) :

في حالة وصول أموال الصندوق الم ستثمرة لأكثر من مائة مليون جنيه ، يلتزم مجلس إدارة الصندوق بتعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمارات ترخص له الهيئة على أن يتبعه عدد كاف من العاملين - وذلك وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة بشأن مهامه ومسئوليته والاشتراطات الواجب توافرها فيه . ولمجلس إدارة الصندوق بدلاً من ذلك التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بشا ط إدارة الاستثمارات المالية على إدارة ما لا يقل عن ٨٠% من أمواله وفقاً لما هو وارد بالمادة (١٨) من النظام الأساسي للصندوق .

مادة (٢٠) :

على الصندوق عند التعامل مع أي بنك أو أمين حفظ الحصول على إقرار من البنك أو أمين الحفظ - بحسب الأحوال - بعدم السماح للصندوق بالتصرف في تلك الأرصدة أو تحويلها إلى أية جهات أو استثمارات أخرى إلا وفقاً للتعليمات المذ صوص عليها في خطاب معتمد من الصندوق وم صدق عليه من الهيئة ، ولا يجوز تعديل أو إلغاء تلك التعليمات إلا بنفس آلية إقرارها ، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الأصول المالية وفقاً لأحكام المادة (١٩) من النظام الأساسي .

مادة (٢١) :

لا يجوز أن يحتفظ أمين الصندوق بأكثر من (خمسة آلاف جنيه) نقدية في عهده للصرف منها على الصندوق ، ولا يجوز أن يتم صرف أكثر من (الفين) جنيه نقداً وما زاد على ذلك يصرف بشيك .

مادة (٢٢) :

يكون الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٥ % من جملة الاشتراكات السنوية ، وذلك بخلاف تكاليف إدارة استثمارات الصندوق والتي يحددها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العمومية للصندوق.

الباب السابع

السجلات والحسابات السنوية

مادة (٢٣) :

يمسك الصندوق السجلات الآتية:-

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤ - سجل الإيرادات .
- ٥ - سجل الاشتراكات .
- ٦ - سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧ - سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً .
- ٨ - سجل قروض الأعضاء .
- ٩ - سجل شكاوى الأعضاء .
- ١٠ - سجل الدعاوى القضائية المتداولة .

ويجوز تطوير نظام السجلات باستخدام نظام الحاسب الآلي بما يتوافق مع القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة ، على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من قبل الهيئة قبل استخدامها .
ويقوم الصندوق بالاحتفاظ في مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتبات الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند .



مادة (٢٤) :

يكون لمجلس إدارة الصندوق التعاقد مع إحدى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة لإدارة سجل الأعضاء و سجل الاشتراكات وغيرها من بيانات الأعضاء المطلوب إحاطتهم بها وكذا توزيع الدفاتر

ودعوات حضور الجمعيات العمومية ، على أن يتم إخطار الهيئة با سم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد الموقع معها .

ويتم عرض تفاصيل التعاقد ومقابل الأتعاب المقرر لها على أول جمعية عمومية تالية للصندوق .

مادة (٢٥) :

يقدم رئيس مجلس إدارة الـ صندوق للهيئة في المواعيد المذصوص عليها في المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ المستندات والبيانات التالية :-

- ١- الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق .
- ٢- حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق .
- ٣- تقرير مراقب الحسابات متضمناً توضيح ما إذا كانت الحسابات الختامية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقرارات مجلس إدارة الهيئة المعمول بها في هذا الشأن ومدى تعبيرها عن المركز المالي للصندوق تعبيراً صحيحاً من واقع سجلاتها والبيانات الأخرى التي رأى ضرورة الحصول عليها وإنها قد وضعت تحت تصرفه .

وعلى أن يتضمن التقرير - حال وجود تحفظات - بيان مدى تأثيرها على المركز المالي للصندوق . ويتوجب على مراقب الحسابات أن يخطر الـ صندوق كتابة بأي نقص أو خطأ أو أية مخالفات يكتشفها أثناء فحصه مع إلزامه في ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك .

- ٤- تقرير مجلس إدارة الـ صندوق عن حالة الـ صندوق ونشاطه خلال الـ عام .
- ٥- بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال الـ عام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق .

٦- بيان بعدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار المزايا الادخارية التي تم سدادها خلال العام وتلك التي ما تزال تحت التسوية .

وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهرية تواف الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراقب الحسابات .



٤٦٠٧٦

الباب الثامن
الجمعية العمومية

مادة (٢٦) :

تتكون الجمعية العمومية للصندوق من الأعضاء الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الصندوق ومضت على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل ولا تسري المدة المشار إليها على الجمعية التأسيسية أو أي اجتماعات للجمعية العمومية تدعى للاعتماد خلال السنة أشهر التالية على الجمعية التأسيسية .

مادة (٢٧) :

تدعى الجمعية العمومية خلال مدة لا تجاوز الثلاثة أشهر التالية لانتهاج السنة المالية للصندوق وذلك للنظر فيما يلي :-



- ١- إقرار الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات .
- ٢- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات .
- ٣- النظر في إخلاء مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الصندوق عن السنة المالية .
- ٤- انتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين انتهت عضويتهم .
- ٥- إقرار أي بدلات أو مقابل مادي أو مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٣٦) من هذا النظام .

٦- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

٧- المسائل الأخرى التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال .

ويتعين على وكيل مؤسسي الصندوق دعوة الجمعية العمومية للصندوق للاعتماد لانتخاب مجلس إدارة فور تسجيل الصندوق بالهيئة .

ويجوز لرئيس الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي للنظر في المسائل التي يحددها ، كما يجب على مجلس إدارة الصندوق دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل ، وفي حال عدم استجابة المجلس يكون للهيئة دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق .

وتوجه الدعوة للأعضاء لحضور الاجتماع قبل موعد الاعتقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بخطاب يبين به موعد الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال ومرفقاته ويرسل بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول ، كما يتم الاعلان عن الدعوة بمقار وفروع الجهة التابع لها الصندوق في مكان واضح بذات البيانات المشار إليها ويجوز بدلاً من إرسال خطابات بالبريد نشر الدعوة بصحيفة يومية واسعة الانتشار وعلى المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف الأعضاء جميع مرفقات الدعوة (ويجوز أن تقوم بتلك المهمة شركة خدمات الإدارة في حالة تعاقد الصندوق معها) .

١

مادة (٢٨) :

يلتزم الصندوق بإبلاغ الهيئة بموعد ومكان كل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بموجب كتاب يرفق به صورة من الدعوة الموجهة إلى الأعضاء وجدول الأعمال والأوراق المرفقة ، ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال ، كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

مادة (٢٩) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الانعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠% من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل .

ويجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه كتابة على النموذج المعد لهذا الغرض من الهيئة عضواً آخر يمثلته في حضور الجمعية العمومية وعلى أن يعتمد ذلك من مدير الصندوق ، على أن تتم تلك الإجراءات قبل انعقاد الجمعية العمومية بـ ٢٤ ساعة على الأقل ، ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد .

مادة (٣٠) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بقرار حل الصندوق أو تعديل نظامه الأساسي فيما يتعلق بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه والاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل .

مادة (٣١) :

لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الصندوق وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما عدا انتخاب أجهزة الصندوق .

مادة (٣٢) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين ، بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوي الخبرة في مجلس إدارته . وبمراعاة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ستة سنوات متصلة ، كما لا يجوز التعاقد معه مرة أخرى إلا بعد مرور أربع سنوات من تاريخ آخر سنة قام بمراجعة حسابات الصندوق فيها .



٤٦٠٧٦

الباب التاسع
إدارة الصندوق
(مجلس إدارة الصندوق)

مادة (٣٣) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٧) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق بالاقتراع السري . ويجوز أن يضم تشكيل مجلس إدارة الصندوق عضوين على الأكثر من ذوي الخبرة في مجالات الاستثمار أو التأمين من غير الأعضاء في الصندوق بشرط أن توافق عليهم الجمعية العمومية للصندوق ، ويتم الالتزام بتعريف شروط الخبرة اللازمة في مجالات الاستثمار والتأمين وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة . وفي جميع الأحوال يجب أن يقل عدد الأعضاء من ذوي الخبرة والمعينين من طرف الجهة عن نصف عدد الأعضاء .

وتكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة .

مادة (٣٤) :

يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ من إحدى الجامعات المصرية المعتمدة وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى القضايا الماسة بالشرف أو الاعتبار ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسنول .

مادة (٣٥) :

يختار مجلس إدارة الصندوق في أول اجتماع له بالأغلبية المطلقة للأعضاء رئيساً للصندوق ويجوز تعيين مدير الصندوق من ضمن أعضاء المجلس على ألا يكون الرئيس أو أمين الصندوق . ويجوز لمجلس الإدارة تغيير رئيس المجلس إذا كانت هناك أسباب جدية تستوجب ذلك ، على أن يتم إخطار الهيئة بذلك .

مادة (٣٦) :

أي مقابل مادي يقرر لأعضاء مجلس الإدارة بمناسبة المشاركة في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه ، سواء في صورة بدل حضور أو بدل انتقال أو غيره ، يجب أن توافق عليه مسبقاً الجمعية العمومية للصندوق .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٤) يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والمدير المسنول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره مجلس إدارة الصندوق وبشرط موافقة الهيئة .



مادة (٣٧) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شئونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلي :

- ١- تعيين المدير المسئول للصندوق ، وتغييره .
 - ٢- تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد اختصاصاتها ، ومتابعة تقاريرها وتوصياتها .
 - ٣- الموافقة على القوائم المالية للصندوق وإحالتها للجمعية العمومية مع تقرير مراقب الحسابات.
 - ٤- إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق موضحاً به موقفه المالي للعرض على الجمعية العمومية .
 - ٥- وضع الضوابط التي تضمن حسن أداء الصندوق وتحقيق أهدافه .
 - ٦- متابعة الالتزام بقواعد و ضوابط حوكمة الصندوق ال صادرة عن مجلس إدارة الهيئة ، وي صدر أي قرارات تنفيذية لازمة لتطبيقها .
 - ٧- القيام بأي أعمال تحقق أغراض الصندوق ، ومن ضمنها تعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمار والتعاقد مع شركة مرخص لها بإدارة محافظ الأوراق المالية وذلك كله وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق والضوابط الصادرة في هذا الشأن .
 - ٨- اقتراح التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي واتخاذ إجراءات اعتماد هذه التعديلات من الهيئة .
 - ٩- ترشيح مراقبي حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقدمين في السجل العام للمحاسبين والمراجعين .
 - ١٠- متابعة أعمال شركات إدارة استثمارات الصندوق (في الحالات التي يتم فيها التعاقد معه) .
 - ١١- وضع الضوابط المنظمة لكيفية اختيار الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالصندوق وكيفية تحديد أتعابها.
 - ١٢- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والد سجلات اللازمة لممار سة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق .
- ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق .
- ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت إذا كانت له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة (الرابعة) مصلحة أو صفة في الموضوع المعروض .

مادة (٣٨) :

يكون اجتماع المجلس صحيحاً بد صور الأغلبية المطلقة لأع ضائه وتكون قرارات المجلس صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين للاجتماع .



مادة (٣٩) :

كل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد جلسات مجلس الإدارة خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقلاً من المجلس .

وفي الأحوال التي ينخفض فيها عدد أعضاء المجلس عن الحد الأدنى للنصاب القانوني اللازم لاجتماع المجلس تدعى الجمعية العمومية للصندوق لاختيار أعضاء بدلاً منهم .

مادة (٤٠) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق الإجراءات والقواعد التنفيذية للتحصيل وأداء المزايا والإجراءات المتعلقة بصرف الحقوق والمستندات التي يتعين على العضو أو المستحقين عنه تقديمها .

مادة (٤١) :

يضع مجلس إدارة الصندوق القواعد والإجـراءات لتعيين العاملين بإدارة الصندوق وتحديد اختصاصاتهم . ويعتمد اللوائح المنظمة للشئون المالية والإدارية وشئون العاملين .

اختصاصات رئيس مجلس الإدارة

مادة (٤٢) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتي :

- ١- تمثيل الصندوق أمام القضاء والغير .
- ٢- رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، والتوقيع على محاضر تلك الاجتماعات .
- ٣- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد التوقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص .
- ٤- متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق .
- ٥ - إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة .
- ٦- متابعة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وضوابط وما تخاطب به الصندوق من ملاحظات ويحيط مجلس الإدارة بها .
- ٧- التأكد من سداد الصندوق للرسوم السنوية لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة وفقاً للنموذج (٣) صناديق.



اختصاصات مدير الصندوق

مادة (٤٣) :

يختص مدير الصندوق بما يلي :-

- ١- الإشراف على الأنشطة المحاسبية والمالية والإدارية و شئون العاملين بال صندوق ، وعلى إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية .
- ٢- اقتراح النظم المالية والمحاسبية ونظم المراقبة الداخلية الكفيلة بالحفاظ على أموال الصندوق على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق .
- ٣- الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية .
- ٤- اتخاذ الإجراءات التي تكفل :
 - سلامة وسرعة تحصيل موارد الصندوق .
 - سلامة سداد المطالبات والمستحقات إلى أصحاب الحقوق .
- ٥- اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمانات وعقود الرهن وكافة الوثائق الهامة .
- ٦- يجوز أن يمنحه مجلس الإدارة صلاحية التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد توقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص .
- ٧- متابعة دقة واكتمال سجلات أعضاء الصندوق وسجل اشتراكات الأعضاء ، واتخاذ ما يلزم لإعداد وتوزيع البيانات والنشرات على الأعضاء والمطلوب إحاطتهم بها وكذا الإعداد لتنظيم الجمعيات العمومية .
- ٨- الإشراف على استثمار أموال الصندوق وذلك سواء بصورة مباشرة أو من خلال مدير متفرغ للاستثمار أو من خلال التعاقد مع شركة أو أكثر من شركات إدارة محافظ الأوراق المالية .
- ٩- إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق للعرض على مجلس الإدارة .

اختصاصات أمين الصندوق

مادة (٤٤) :

يختص أمين الصندوق بما يلي :-

- ١- متابعة مدى كفاءة وفعالية النظم والسياسات والإجراءات المطبقة في المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة الداخلية ، وانتظام إمساك السجلات المالية .
- ٢- تقديم توصياته لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بدسب الأحوال بشأن القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة .
- ٣- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد توقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص .



مادة (٤٥) :

يبدأ كل اجتماع لمجلس الإدارة بتوقيع كل عضو مجلس إدارة الاجتماع أمام اسمه في قائمة تسجيل الحضور . ويدون أمام من تغيب عن الحضور ما يفيد ذلك .

يدون محضر لكل اجتماع مجلس إدارة للصندوق يدون فيه مكان وتاريخ وساعة الاجتماع وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين وتاريخ وآلية الدعوة للاجتماع وكذا البنود التي تم مناقشتها خلال الاجتماع وملخص لما تم التداول بشأنه وكذلك القرار الذي تم الانتهاء إليه مع بيان ما إذا كان القرار بالإجماع أو بالأغلبية . وفي الحالة الأخيرة يتم ذكر عدد الأعضاء الموافقين وأسماء الأعضاء المعترضين . ويوقع على المحضر رئيس المجلس والقائم بأعمال أمين سر الاجتماع .

وترفق بمحضر الاجتماع وتعد جزءاً لا يتجزأ منه قائمة الحضور المشار إليها في بداية هذه المادة .

الباب العاشر

(تعديل النظام الأساسي)



مادة (٤٦) :

يشترط الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق لتعديل أحكام النظام الأساسي وذلك في ضوء الدراسة الاكتوارية التي يعدها الصندوق لهذا الغرض - في الأحوال التي تستلزم ذلك - ويجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات الآتية : -

- النظام الأساسي للصندوق .
- الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها .

ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة وينشر في الوقائع المصرية أى تعديل يؤثر على سلامة المركز المالي للصندوق كالأغراض أو الاشتراكات أو المزايا على نفقة الصندوق .

الباب الحادي عشر

(تحويل أموال وإلتزامات الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٧) :

يكون للصندوق - بعد موافقة الهيئة - طلب تحويل أمواله وإلتزاماته إلى صندوق آخر أو أكثر مسجلاً طبقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ .

على أن يعرض على الجمعية العمومية تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين يبين مدى تناسب المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء المطلوب حواله حقوقهم وغيرها من الإلتزامات الأخرى وبين الأموال والحقوق التي سيتم تحويلها للصندوق مقابل ذلك .

وفي جميع الأحوال يلزم الحصول على موافقة الهيئة المسبقة قبل إجراء عملية التحويل .

م

مادة (٤٨) :

يجوز للصندوق طلب الإدماج في صندوق آخر أو أكثر وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ .
وفي جميع الأحوال يشترط تقديم تقرير من أحد الخبراء الاكثوريين عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق المندمج به على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط العامة والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء فيه .

مادة (٤٩) :

مع عدم الإخلال بحالات وقواعد تصفية الصندوق وفقاً لحكم المادة (٢٠) من اللاحة التنفيذية للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ، يجوز للصندوق أن يتقدم للهيئة بطلب تصفية بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ، على أن يعرض على الجمعية العمومية أسباب ومبررات التصفية .
وتحدد الجمعية العمومية القائمين بالتصفية والمدة الواجب إنهاء التصفية خلالها وأتعاب المصفي ،
ويجب على القائمين على إدارة الصندوق تسليم جميع المستندات والسجلات والأموال الخاصة بالصندوق إلى المصفي بمجرد طلبها ، ويمتنع عليهم التصرف في أي شأن من شئون الصندوق إلا بأمر كتابي من المصفي .

مادة (٥٠) :

في حالة حل الصندوق أو تصفيته تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ويوزع عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم ، وذلك بعد سداد كافة التزامات الصندوق ، وتعامل مساهمة الجهة المنشأ بها الصندوق في ناتج التصفية وفقاً للشروط التي وضعتها تلك الجهة عند مساهمتها بالصندوق .
ويتم شطب الصندوق بقرار من رئيس الهيئة بعد انتهاء المصفي من عمله وتوزيع ناتج التصفية ويتم نشر قرار الشطب في الوقائع المصرية على نفقة الصندوق .



الباب الثاني عشر
(حق الإطلاع لأعضاء الصندوق)

مادة (٥١) :

علي المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من المشتركين بما في ذلك الدراسة الاكتوارية والنظام الأساسي وفقاً لأخر تعديل مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأي عضو في الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .



ويكون رئيس مجلس إدارة الصندوق مسئولاً عن متابعة تنفيذ ذلك .

مادة (٥٢) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة والقرارات الصادرة تنفيذاً له إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة .

ويكون لممثلي الصندوق أو أي من أعضائه طلب نسخة من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم ومقابل الخدمة المقرر عن كل بيان .

مادة (٥٣) : (آلية عمل الصندوق)

- ١ - يفتح حساب افتراضي لكل عضو بالصندوق متواجد في الخدمة في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ .
- ٢ - رصيد حساب العضو في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ هو عبارة عن الدفعة التأسيسية لكل عضو طبقاً للبيان المرفق .
- ٣ - يتم إضافة اشتراك الأعضاء إلى الحساب الخاص بكل عضو شهرياً .
- ٤ - يستمر نمو حساب العضو بقيمة اشتراكه الشهري وإضافة عائد الاستثمار عليه في نهاية العام المالي .
- ٥ - في نهاية كل سنة مالية يتم حساب نصيب كل عضو من كل مما يلي :

أولاً المصروفات الإدارية

ويتم توزيعها على الأعضاء بنسبة الاشتراكات المسددة لكل عضو من إجمالي الاشتراكات خلال العام .

ثانياً دعم الجهة وعوائد الاستثمار

- يتم استثمار أموال الصندوق مجمعه ثم يتم توزيع العائد على الأعضاء في نهاية العام المالي .
- يتم توزيع دعم الصندوق على الأعضاء بنسبة الاشتراكات المسددة لكل عضو من إجمالي الاشتراكات خلال العام .

أ.م.م

- يتم توزيع عائد الاستثمار المحقق خلال العام بنسبة متوسطة رصيد العضو خلال العام إلى متوسط أرصدة الأعضاء خلال العام .
- في نهاية كل سنة مالية يتم حساب ما هو مخصص لحساب العضو وفقاً للمعادلة التالية :-

$$\text{رصيد حساب العضو في نهاية السنة المالية} = \text{رصيد حساب العضو في أول العام} + \text{اشتراكات العضو المسددة خلال العام} + \text{نصيب العضو من دعم الصندوق خلال العام} + \text{نصيبه من عائد الاستثمار} - \text{نصيب العضو من أية مصروفات تم دفعها خلال العام}.$$
- عند وصول العضو سن الستين أو وفاة العضو أو عجزه عجزاً منهي للخدمة قبل سن الستين أو خروجه من الصندوق لأي سبب آخر (ماعدا المستقيل والمفصول من الصندوق) يحصل على قيمة حسابه في نهاية السنة المالية السابقة لخروجه بالإضافة إلى اشتراكاته المدفوعة حتى تاريخ الخروج ونصيبه من أية موارد دخلت الصندوق قبل ذلك التاريخ ونصيبه من عائد الإستثمار خلال الجزء من العام منذ آخر توزيع وحتى تاريخ الخروج ثم يتم خصم نصيبه من المصروفات في تلك الفترة.



٤٦٠٧٦